

## الفصل الرابع

### في اتجاه أيديولوجية جديدة ديناميكية الفكر وانفعالية الرفض

مارس ١٩٧٩

دعونا نقرر ابتداء الحقيقة التالية : وهي أن الانفعالية والفكر لا يتقابلان . وربما يفسر هذا أسباب ندرة المفكرين في عالمنا العربي . الانفعال يؤدي إلى خطباء ممتازين ، أو كتاب مميزين ، أو سياسيين محترفين ومذهبيين ملتزمين بأفكار الآخرين .. ولكن الانفعالية لا تنجب أبداً مفكرين !  
والفكر الجديد هو الثورة على الأمس . هو التغيير من أجل الغد . هو سنة الحياة .. والمفكر هو الثوري الحقيقي !

وما يحدث منذ مبادرة القدس هو ثورة حقيقية في الفكر السياسي والعربي .. ويبدأ من مصر ، وما كانت لتقوم إلا مصر .. ولا أن يقودها إلا مصرى .. وذلك لأسباب طبيعية أى : تاريخية وثقافية ولتفاعلات معاصرة كثيرة ليس هدفنا الآن حصرها .

وفي المجال السياسي على الخصوص افتقرنا عربياً للاجتهاد والفكر .. حتى أن العالم لم يعرف انصياعاً في الصف المذهبي أو التزاماً (بالدوجا) أو الرؤية المطلقة والتمطية والجمود بمثل ما عرف عن المذاهب والأحزاب السياسية في عالمنا العربي

بمختلف اتجاهاتها بين المثقفين !

وهذه التزعة الانفعالية ، والنظرة المطلقة إلى الأمور قد انعكست وأثرت على مسار قضية الصراع العربي الإسرائيلي منذ البداية وحتى وقت قريب . إلى أن حدثت الثورة السياسية التي أطلقها السادات برحلته التاريخية للقدس .. وهكذا ظهرت أو بالأصح ( تجسدت ) ( البرجماتية ) أو الواقعية العملية ، وأخذت مكانها إلى جانب مدرسة المطلق في رؤية وتفسير ومعالجة الصراع العربي الإسرائيلي ..

.. القديم الذي ساد والجديد الذي بدأ يفرض وجوده .. مدرسة الرفض في الصراع العربي الإسرائيلي ليست وليدة اليوم .. وإنما هي التي سادت ولا ترى غير الأبيض والأسود . إستراتيجيتها هي المقاومة . والرفض إلى آخر المدى .

أما المدرسة الجديدة فهي ترى وتحكم على الأمور وفق المقاييس والعوامل المطروحة .. فإذا ما لم يكن بإمكانك أن تحقق نتيجة حاسمة قاطعة في صالحك على الأقل حاول ألا تجعل الطرف المضاد يحصل على نتيجة محددة قاطعة وحاسمة في صالحه .

نقطة هامة تستطيع أن تخلق توازناً ما في الموقف مع إسرائيل . وقد تحقق ذلك في عملية العبور ، ومن هنا جاءت التربة مناسبة تماماً لإلقاء بذور الفكر الثوري الجديد في معالجة قضية الصراع .

أى أن كل ما يحدث على المسرح العربي هو الصراع الأزلى القائم بين الفكر القديم والفكر الثوري الجديد .. المحرك الحقيقي للمجتمعات عبر ما يسمى بالتاريخ . ولكن إذا راجعنا ( الهدف ) عند كل من المدرستين الأيديولوجيتين لوجدنا أنه لا يختلف ، بل يتقابل .. فإن المدرسة الأولى لا ترفض ( الحل ) وإن كانت تصرخ انفعالاً إذا تمت بتغيير ( الوسيلة ) .. وكلمة ( حل ) ذاتها تعنى إيجاد مصالحة لمطالبات طرفين . أى حلول وسط .. أى تحقيق تصالح بين الحقوق السياسية

للفلسطينيين والحقوق السياسية للإسرائيليين .. وهذه هي باختصار شديد وبوضوح هي محور ما يعرف بالصراع العربي الإسرائيلي .. فلم يعرف ولم يوجد شيء اسمه الصراع المصري الإسرائيلي .. وإنما وجد صراع فلسطيني إسرائيلي ، تحول إلى صراع عربي إسرائيلي ، وبدأ الحل مصرياً - إسرائيلياً ، وسوف يتسع إلى أن يصبح حلاً للصراع العربي الإسرائيلي بأكمله ، أى بمعنى أوضح الوصول إلى مرحلة يتحول فيها العدو إلى خصم .. ثم إلى مرحلة أخرى تتحول فيها الخصومة إلى علاقات جوار . ووفق الرؤية القاطعة للأشياء والحكم المطلق على الأمور فإن أهل (الدوجا) لا يستطيعون أن يفحصوا اتفاقيات كامب ديفيد إلا وفق مفهومهم ورؤيتهم للأمور .. فيرونها قيدياً مطلقاً على أهداف وهمية .. أو يرونها كأنها هدف في ذاتها ، وليست مجرد شحنة قوية في حركة دفع الأحداث .

ولا يزال يبدو أن الكثيرين من حولنا في العالم العربي لم يتح لهم أن يطلعوا على حقيقة المفهوم المصري لنظرية المواجهة السلمية ، أو ما يحاول أن يؤديه السادات .. فند حرب أكتوبر أبدى الفكر السياسي المصري نضجاً في التعامل مع طبيعة الأحداث ، وهذا هو ما عبر عنه السادات وواجه به الجمود المتوارث في معالجة القضية بشجاعة شخصية لا يمكن إنكارها .. فإنه وباعتبار أن كل شيء نسبي في السياسة وهو عكس مصاد للنظرية المطلقة التي عرضنا لها .. فإن النظرية السياسية للسادات خرجت تتعامل مع الأوضاع وفق منطقتها .. أى أننى بمنطق الحقائق العملية أتعامل وأحرك الجمود ..

وقد تكون الصدمة مباغته على طبيعة الاستيعاب العربي خصوصاً في دول بعيدة نسبياً عن حلبة الصراع .. أو قد تكون اللغة المستخدمة في الاتفاقيات غامضة أو مطاطة بحيث تغذى بعض المخاوف والشكوك .

ولكن أما كان أجدد أن تبدأ الحكومات العربية مسئولية تقييم جاد وتحاول

دراسة العوامل المحركة للأحداث في الأيديولوجية الجديدة ، أو الدخول في جدال موضوعي مباشر مع مصر تجاه التحفظات العربية للأسف .. لم تتخط هذه الحكومات مرحلة التواخ والتباكي على الحقوق أو السباب والشتم والمقاطعة . لقد سأل أحد الصحفيين مرة ياسر عرفات في حديث له في مجلة نيوزويك منذ أكثر من عام .. وظل الصحفي يحاوره حتى حصل على إجابة قاطعة .. ما هي إستراتيجيتكم للتوصل إلى الدولة العلمانية على كل فلسطين ؟ .. هل تعلمون ماذا كانت إجابة عرفات ؟ .

قال : ( انتظروا خمسة وعشرين عاماً .. لمن منا كان يتصور ما يحدث الآن في العالم منذ ربع قرن ! ) تصوروا أن كل إستراتيجية منظمة التحرير تعتمد على انتظار تفاعل الأحداث .. ولكن من الذى يحرك الأحداث ؟ لا يهم ! هذا معناه أن عقلية المعسكرات التى أحاطت واعتقلت التفكير العربى طويلا ومنعته من التأثير فى الأحداث لا تزال تسيطر على معظم الأنظمة العربية .. ولم يخدم إستراتيجية إسرائيل أكثر من هذه العقلية . ولم يؤد إلى الخسائر المركبة إلا مثل هذه النظرية ..

ومع كل هذه السلبية فى الموقف العربى .. ومع كل مظاهر الرفض والتهديد بالقطيعة .. فقد تأثر الرفض بالفكر السياسى المصرى .. فإذا أخذنا فى الاعتبار النتيجة الإيجابية الوحيدة لمؤتمر بغداد نجد أن العراق وتمثل ( قة ) الرفض ، أو الدولة التى رفضت دائماً أى حل سلمى للصراع ، قد عدلت موقفها وقبلت هذا المبدأ لأول مرة ، وإن لم تسترسل فى إبداء الأسباب !

وليس هذا هو كل شيء .. فإن بعض أسس الرؤية المطلقة للصراع قد اهترت وأصبحت أكثر اعتدالاً .. مثلاً أصبح السائد والمعلن أن ما من وسيلة ممكنة تفرص سلاماً عربياً مطلقاً .. أو دولة علمانية على ( كل ) فلسطين .. وأن بالإمكان

الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود إذا ما قامت دولة فلسطين على أى أرض محررة .  
وإذا طبقنا نظرية السياسة الواقعية على موضوع الفلسطينيين فنجد أن الحصول  
على الحقوق السياسية هي المقدمة الطبيعية للوصول إلى باقي الحقوق .. والمصلحة  
القومية العليا تحتم أن نزيح جانباً مسألة مَنْ يمثل مَنْ ، وإنما هي قضية الحقوق  
الفلسطينية أولاً وأخيراً .

## ما أبعد الماضي القريب !

أكتوبر ١٩٧٨

ظلت صحيفة تايمز البريطانية خلال عامي (١٩٧٦ - ١٩٧٧) توالى نشر  
تحقيقات صحفية أقل ما توصف به أنها كانت « مفحمة » عندما عرضت لأحوال  
المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية ممن يقعون تحت حكم الاحتلال العسكى  
الإسرائيلي .. ولم تحرك هذه التحقيقات يومها ولا بعدها من جمود - عفواً - أقصد  
« صمود » الرافضين .. وفي أواخر شهر يوليو الماضي وأوائل أغسطس نشرت نفس  
الصحيفة البريطانية تقريراً من ثلاثة أجزاء كُتب لورد كارادون الدبلوماسى البريطانى  
المعتزل ، الذى ركز اهتمامات ما تبقى من عمره لإيجاد حل سلمى عادل للصراع  
العربى الإسرائيلى فى المنطقة .. فكتب فى أواخر شهر يوليو الماضى ١٩٧٨ أى منذ  
أقل من ثلاثة شهور فى أعقاب زيارة له إلى الضفة الغربية بعد أن استمع إلى  
الفلسطينيين فى القدس ، وفى جنين ، وفى طولكرم ، وفى الخليل . فكتب يقول :  
« أدركت أسرار كل هذا اليأس . هذا القرف . وهذا الهوان .. محاولة يومية مستمرة  
من الحكم الإسرائيلى ليحطموا فيهم الأمل فى المستقبل .. حتى احترام الذات » .

ويستعرض كارادون ما يحدث للفلسطينيين سكان الضفة والقطاع ويطرح أسئلة عديدة ومحددة .. صارخة .. ظالمة . إلى الحد الذي يجعل للفلسطيني الذي يسافر برغبته إلى الخارج أن يلتبس لعودته من سلطات الاحتلال ! واستغرق في وصف تفصيلي للمرارة التي تراكم كل يوم ، على مدى تلك الأعوام الأحد عشر حتى الآن التي مرت عليهم منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ .. كل تلك المحاولات منذ ذلك الحين .. وقيمت الحقيقة الواحدة ماثلة - الحكم العسكري ، والاستيطان بالقوة ، والمعاناة الفلسطينية ، وهوان إلى ما لا نهاية - تبدو على الطريق !

يقول كارادون : عندما صرحت جولدا مائير علناً بأنه لا يوجد ما يسمى بالفلسطينيين .. فإنها كانت تعبر عن تفكير إسرائيلي عام وليس خاصاً بها فقط . كان أملها مشتركاً بينها وبين بقية القادة الإسرائيليين في أن مستقبل هؤلاء الفلسطينيين يمكن تجاهله تماماً .. أولعله ينمحي من على ظهر الأرض . كأنه لم يكن ! أي أنها ليست نموذجاً فريداً في ذلك الحين ، وإنما كانت تعكس نظرة عامة بين كافة السياسيين الإسرائيليين .. « ولقد استمعت إلى كافة الخطب والكلمات والتعليقات والمجادلات سواء ممن عملت معهم في الأمم المتحدة ، أو ممن عرفتهم من خلال لقاءاتي واهتماماتي الشخصية .. ومن تحدثت معهم في كل معالم الحاضر والمستقبل فلم أجد منهم أو لديهم أي اعتبارات أو مكان لأهداف الشعب الفلسطيني .. واستعيدوا مشروعات آلون وشارون وفايتسمان وأحلام التوسع والتمدد .. فلم تكن هذه هي أفكار بيجن فقط - وليكود معه - وإنما هو وحده بيجن الذي جاهر وضرب بقواعد السياسة عرض الحائط ، وأعلن على الملأ ما كان ينفذه السابقون في سكون ولكن باستطراد » ..

ودكتور أشرف غربال سفير مصر بواشنطن وعضو وفد مصر لدى مباحثات

كامب دافيد لتتابع بعضاً مما ألقاه في خطاب له أمام المؤتمر السنوي لمعهد الشرق الأوسط بالعاصمة الأمريكية (أكتوبر ١٩٧٨) قال السفير المصري : إن وثائق كامب دافيد قد غيرت من مجرى الأحداث في الشرق الأوسط .. إذ أنها قد أوجدت أخيراً قوة الدفع المطلوبة في اتجاه تحقيق الهدف النهائي للفلسطينيين .. حق تقرير المصير !

إن نظرة من حولنا في هذا العالم على كافة الأمم التي حققت استقلالها سواء في أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية ، وفي العالم العربي لتؤكد أن ما من مجرى للأحداث يبدأ في الاتجاه السليم بفعل قوة الدفع والإرادة ، إلا وصل إلى هدفه النهائي والمشروع ..

متى حدث ولم يوصل « الحكم الذاتي » من قبل ويؤدي إلى حق تقرير المصير ، ثم إلى الاستقلال في النهاية ؟ !

ويقول دكتور أشرف غربال : « إن العبرة من دراسة التاريخ ليس مجرد استعادة الأحداث . وإنما هو علم . في حد ذاته وفي هذا الضوء فإن على الدول العربية أن تتذكر أنها كانت يوماً محتلة . إما من البريطانيين أو من الفرنسيين .. ولم يعد الحال كما كان وكذلك الوجود العسكري الإسرائيلي على الضفة وغزة فهو أيضاً موقوت » .

### وجهان في عملة واحدة

قبل قيام الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨ لم يكن كل يهود العالم متفقين بالإجماع على أن الحل الأمثل للمشكلة اليهودية هو أن يكون وفق النظرية الصهيونية ، أي بإيجاد وطن قومي ودولة لليهود .

كان من بين المعارضين اليهود المجموعات اليسارية الاشتراكية التي كانت على أمل انتظار « يوتويا » عن طريق عدالة عالمية تسود العالم . وهؤلاء كان هذا لديهم هو كل الأمل في الخلاص ..

وكان يشارك هؤلاء في الرأي مجموعات أخرى متناقضة تماماً مع هؤلاء الاشتراكيين .. مجموعات أصحاب رءوس الأموال الكبرى من اليهود في الدول الصناعية بأوروبا والغرب ، هؤلاء كانوا متخوفين على أوضاعهم المالية والاجتماعية من جراء قيام مثل هذه الدولة اليهودية .. ولكن هذا الانقسام اليهودي - ما بين مؤيدى النظرية الصهيونية في فكرة الحل بالوطن والدولة ، وبين معارضى الصهيونية - لم يحسمه تماماً سوى موقف هتلر واضطهاده المعروف لليهود الألمان ، والفظائع التي ارتكبت في ذلك العهد ، والتي استدعت تحريك كل المواقع والفواجع اليهودية على مر تاريخ المعاناة .. لها إن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى كان تيار الحل الصهيوني أو الوطني هو : الخلاص سيد الموقف . وانحسر أمامه كل جدال .

والذي حدث هو أن دكتور حاييم وايزمان - وهو أحد أقطاب الحركة الصهيونية في ذلك الحين ، قد أعاد عندئذ صياغة الحل من جديد . وهو أن حل المشكلة اليهودية لا يمكن إلا بتحقيق نظرية إقامة الوطن القومي للشعب اليهودي في فلسطين . وفق الوعد البريطاني الذي صدر في عهد لورد بلفور .

وعندئذ فقط . توقف الجدل اليهودي الدائر بين مؤيدى الصهيونية ومعارضى الصهيونية فقد فقد الجدل معناه . وانتظموا جميعاً في سلك واحد . واصطفوا وراء تحقيق إقامة الدولة اليهودية لأول مرة منذ ألقى عام .. لا لتجمع شتات اليهود - لاستحالة ذلك عملياً وإرادياً - وإنما لتكون المرفأ ، والوطن ، ورمز الانتماء .. أى لتقدم العلاج النفساني لمشكلة أو لعقدة اليهودي منذ كان .

من هذا العرض السريع أهداف للتوصل إلى ما يلي :

أن من بين كل شعوب العالم ، ليس مثل الإسرائيليين من حيث استعدادهم النفسى والتاريخى لتفهم مشكلة الفلسطينيين . وإدراك حقهم المشروع فى وجود وطن وكيان ودولة إليها يتتمون .. لقد أعاد التاريخ دورته مع الفلسطينيين . المعاناة . والتشتيت والقضية . وحساب التحرير . والكفاح حتى الموت . والحق فى كيان واتتماء .. وجهان لعملة واحدة .. هذا حق مشروع لكل الشعوب .. لذلك فإن من التناقضات الشديدة أن تجد الإسرائيليين ينكرون على الشعب الفلسطينى ما حققه الإسرائيليون لأنفسهم .. هذا مع التجاوز عن التحفظات حول إقامة دولة من « المهاجرين » على أرض يعيش عليها شعب آخر بصفة الدوام على مدى قرون التاريخ .. أليس هذا من التناقضات أنه عندما يرضى الشعب المقيم فلا يقبل الشعب الوافد ؟ .

ومع ذلك فقد كانت حجة الإسرائيليين وجيبة فيما مضى ولا تخلو من حق .. فما دام الفلسطينيون يرفضون أى حل ، أو قسمة أرض ، أو تعايش فما هو إذن وجه المسألة الدولية أو التاريخية عليهم ؟ قوم رافضون فما هو وجه اللوم لإسرائيل .. وقد ظل الرفض العربى للواقع الإسرائيلى منذ عام ١٩٤٧ وحتى أعوام قليلة مضت هو السمة المعبرة عن التضامن العربى . ذلك السلاح السلمى الذى دخلت به الدول العربية أو دافعت به عن قضية الفلسطينيين . باستثناء مصر . وسوريا والأردن . وقد أدت سياسة التضامن العربى فى الرفض إلى إسقاط اللوم دولياً طوال الأعوام ابتداء من عام ١٩٤٨ إلى صاعقة السلام التى نزل بها السادات على القدس وعلى العالم أجمع .. أعفوا إسرائيل من مسئوليتها أو حسابها عن أراضي ضممتها إليها وتفوق كثيراً حجم الشرعية الدولية التى قدمت إليها شهادة الميلاد الرسمى فى قرار تقسيم أرض فلسطين عام ١٩٤٧ .. ثم إنشاء الدولة الإسرائيلىة فى العام التالى ، إلى

آخر ما هو معروف من تاريخ الماضي القريب .

ولكى ندرك أهمية مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني التي تتولاها مصر ، فلا بد أن ندرك ما سوف يؤدي إليه واقع الجلوس لأول مرة وجهاً إلى وجه مع الإسرائيليين لمساءلتهم : ماذا لكم وماذا ليس لكم . لم يحدث هذا قط من قبل .. وأن تضطر إسرائيل أن تفتح الملفات .. فإن أكثر من ملف سوف يستدعى أن يعرض بالضرورة في سياق هذه المفاوضات .. ملف الفلسطينيين .. وملف « دولة » إسرائيل .. فإن قرار ميلاد الشرعية الإسرائيلية قد صدر مزدوجاً يقضى بإنشاء دولتين ، على أرض فلسطين ، دولة يهودية ، وأخرى عربية ، وهي التي لم يُقدَّر للفلسطينيين سكان الأرض عبر الأجيال أن يقيموها حتى الآن .

ولكن هذا ما لا يمنع شرعياً وقانونياً حقهم في ذلك وفق القرار الذي استمدت منه إسرائيل شرعية قيامها .. وهو حق ناقص للفلسطينيين لهم أن يناووه ولو على مراحل ، أو لهم دون غيرهم أن يقرروا غير ذلك إذا ما شاءوا .. وهو ما يعرف بحق تقرير المصير ، حق موفور لأي شعب من شعوب العالم . حق « إلهي » كما عبرت عنه مصر في افتتاح مفاوضات الحكم الذاتي ، بمعنى أن أحداً في هذا العالم ليس له أن يقرر لغيره مصيره .

أي أن المفاوضات تجرد القضية الفلسطينية من كل التراكبات التي علفت بها وطمست وقائعها منذ إنشاء دولة إسرائيل ..

إن روح الحماس الزاعق والخطابة النارية والشعارات المدوية عصرها في العالم العربي يخبو أمام تيار الواقعية العملية الذي كان هائماً في السنوات الأخيرة .. وتجددت الآن في إرادة عارمة من شعب مصر .. وهذه نقطة تحول هامة جداً في تاريخ قضية فلسطين .. خاصة أن من الشواهد والدلائل ما يؤكد أن تحولاً قد طرأ منذ فترة على الرأي العام الفلسطيني .. ما بين الجيل الذي رفض تقسيم فلسطين .

والجيل الذى خاض معركة التحرير يوجد جيل آخر مختلف من الفلسطينيين يستعدون لتولى القيادة .. وهؤلاء للعلم ليسوا متناقضين مع منظمة التحرير ، بل ربما التعاطف معها هو السمة الأساسية لهم .. ولكن خاضوا معاركهم على طريقتهم ووفق أسلوبهم ، وهم على استعداد أن يعلنوا موافقتهم على نصيبهم من الأرض بكل ما يحمله هذا من مضمون القبول .. مادام حقهم تقرير فى المصير و « الدولة » محفوظاً ..

وتعرض دراسة لمشروع « الدولة الفلسطينية » كما قدمه ونشره الأستاذ وليد خالدى فى المجلة الأمريكية « فورن أفيز » والذى ناقشه بأدق التفاصيل . إن الأستاذ وليد خالدى فلسطينى متخصص فى العلوم السياسية ، وهو أحد الوجوه التى تجدد كل الاحترام والتقدير لدى الدوائر العالمية . والفلسطينية . بل لدى دوائر المثقفين من الإسرائيليين .

## الفلسطينيون أى فلسطينيون ؟

سبتمبر ١٩٧٩

الفلسطينى كاسم « مطلق » قد أصبح يستوعب نوعيات عديدة ومتراوحة ولا يجمع بين اختلاف ظروفهم ومعايشهم وأهوائهم وبالتالي تفكيرهم سوى هذا الاسم العزيز برغم أى شىء .

فإذا ما ذكرنا الفلسطينيين ابتداء .. فأى منهم اليوم نعى ؟ هل هم الفلسطينيون الواقعون تحت الاحتلال الإسرائيلى - أى ما بين الضفة والقدس وغزة - أو هم اللاجئون فى المخيمات الذين مازالوا يعيشون على الفتات . أم هم الفلسطينيون الذين

حققوا نجاحاً وعيشاً طيباً ووظائف عالية وإن فرقههم الشتات .. أم ترى المقصود من ذكر الفلسطيني هم وحدهم الأعضاء المنتظمون في منظمة التحرير ، وهؤلاء أنفسهم فئات وفئات ؟ !

ولهذا السبب ، عندما يُقال اليوم إن « الفلسطينيين » يؤيدون قيام دولة فلسطينية أو كيان فلسطيني على ما تبقى من الأرض - في الضفة وغزة - وإن لديهم استعداداً للاعتراف والتعايش مع إسرائيل بالمقابل .. فإنك سوف تسمع حالاً من يقول لك إن هذا ليس رأياً عاماً كاملاً وشاملاً لكل قطاعات الفلسطينيين .. سيقال لك - وهو قول لا يخلو من عوامل الحقيقة - إن هؤلاء المعتدلين الفلسطينيين أو من يمكن أن يطاق عليهم تعبير الواقعيين العمليين إنما هم الفلسطينيون من سكان الضفة المحتلة والقطاع ، مثلهم الفلسطينيون في الأردن .. وعلى أي الأحوال فإن هؤلاء وهؤلاء يُشكّلون ما لا يقل عن ثلثي الفلسطينيين في مجموعهم .. وتعود واقبتهم واعتدالهم إلى حقيقة واقعة وهي معايشتهم اليومية لواقع وجود إسرائيل ، وهي أمامهم واقع مائل ومستمر ولا سبيل إلى إغفاله ويتعاملون معه ويؤثرون ويتأثرون به .

ومع ذلك يوجد أيضاً بين خبايا المخيمات ممن يعيشون بقايا الفئات والذكريات من يضمون جوارحهم على رأس مدمر وقاتل .. ولا تعوض مآسيهم سوى أغاني وأحلام غامضة تنادى بالعودة إلى أراضيهم الأولى ، أي إلى إسرائيل .. ومن كل هذا التراوح والتباين في الظروف والتفكير . نجد أن الحرب الأهلية اللبنانية ( ١٩ شهراً ) وبكل تناقضاتها القاسية التي انتهت بإجهاز جيش البعث السوري على الفدائيين الفلسطينيين ، والذي تمثل بأبشع صوره في حصار ( تل الزعتر ) تلك الحرب غير المقدسة التي انغمست فيها المنظمة لأسباب مذهبية سياسية انتهت بهزيمتها وتقويضها معنوياً بقدر ما انكسرت شوكتها مادياً .. كانت نتيجتها أن

انهارت ( الدولة ) في لبنان ، وتحطم الاقتصاد ، وانقسم الشعب فريقين . وضربت المنظمة ، وخسرت وجهها وهيبتها : أى انهزم الجميع . وكره اللبنانيون الفلسطينيين أكثر .. وشعر الفلسطينيون بالغبرة في لبنان أكثر وأكثر ..

وهكذا أغلقت الدائرة في وجه المنظمة .. من بعد الأردن .. وسوريا وإذا بالجانب اللبناني يحاصره .. العدو من ورائهم .. والمارون من شأهم .. وهذا ما زلزل جبل التصميم الفلسطيني إلى أعماق الأعماق .. جبل التصميم على تدمير إسرائيل بالقوة . بدأ التصميم هذا يتهاوى وظهرت الحقائق المروعة ماثلة أمامهم . لقد ضُربوا برصاص الإسرائيليين في الأربعينيات . ولكنهم ضُربوا أيضاً برصاص الأردنيين في الستينيات ، وبرصاص السوريين في السبعينيات .. وتساوى الإخوة مع الأعداء .. إن أحداً لا يريد لهم على أراضيهم ، وأحدنا لا يحتمل أن تحترق دياره من أجلهم ..

وكان الدرس قاسياً . وكانت العبرة مؤلمة . ولكن كانت فيها بوادر الشفاء . بدأ التيقظ إلى الأمر الواقع وضرورة التعامل معه . بدأت المجاهرة بقبول ما تبقى من الأرض الفلسطينية . بدأ القبول بكيان محدود أو دولة صغيرة ولو على قطعة من الأرض . هذه هي الحرب التي خذلت عنقوان التطرف ، فجعلت القبول للممكن ولو كان قليلاً ، وتركت الكثير لكونه مستحيلاً !

وهكذا بلغنا هذا التساؤل الهام :

لماذا إذن عارض الفلسطينيون مبادرة السلام المصرية برغم أن هذه المبادرة قد حدثت في مرحلة كان قد وُلد فيها تيار الواقعية والاعتدال ، وبدأ ينمو اتجاه الحلول الوسط ؟

وعندما نجيب على هذا التساؤل لابد أن نعرض أولاً لحقيقة هامة ، وهي أنه لو تأملنا قليلاً في أحوال الفلسطينيين الواقعيين والفلسطينيين الراضين أو المتطرفين

لوجدنا أنهما قد اختلفا مبدئياً حول ماذا ينتظر كل منهم مما يسمى (بالحل) مع الإسرائيليين ..

منطق المتطرفين من الفلسطينيين هو أن إسرائيل لن تقبل أى مطالب ولن تؤدي أى حقوق فلسطينية ما لم تُقهر على ذلك قهراً ، أى يفرض عليها ذلك فرضاً بالقوة وليس عن اختيار . وباختصار أن التفاوض لا يُجدى فى رأيهم مع السياسيين الإسرائيليين .

ولكن غير هؤلاء من الفلسطينيين من يعتقد - أو لنقل يأمل - أنه قد تنتعش آمالهم بإمكان تحقيق تقدم بالمفاوضات .. ولكن بعضاً من هؤلاء ، ومعظمهم من سكان الضفة وغزة ، قد وقعوا تحت تأثير أن مصر ورئيس مصر يضعون المصالح المصرية أولاً .. وربما يدرك هؤلاء مع الوقت أو مع وصول وجهة النظر المصرية إليهم بلا تزييف أن مصر ما عادت تعمل إلا من أجلهم ومن أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه من بين أنياب الساسة الإسرائيليين ..

أما غير هؤلاء وهؤلاء فإن من الفلسطينيين من لم يؤيدوا المبادرة المصرية لأشياء سوى لاعتقادهم أن المعاني السامية التى تحملها لا تجدى مع الإسرائيليين .. أو هى رسالة أخلاقيات ليست مع أهلها ، ولن تثمر مع هؤلاء القوم ..

فإذا ما استعرضنا ما يريده الفلسطينيون الواقعون اليوم تحت الاحتلال الإسرائيلى .. فإن همهم الأول هو التخلص من هذا الاحتلال العسكرى حتى ولو كان مقابل ذلك اتحاد فيدرالى (غير مرغوب فيه) مع الملك حسين .. وإذا استعرضنا ما يريده الفلسطينيون فى الشتات .. أى من يعيشون بين الدول العربية .. والعدد الأكبر من هؤلاء الفلسطينيين المبعثرين بين الدول العربية يريدون جواز سفر يحمل جنسية فلسطينية . يريدون بطاقة شخصية تؤكد أنهم فلسطينيون أمام العالم كله . هذا ربما أكثر من رغبتهم فى التروح حقاً إلى دولة تسمى بدولة فلسطين ..

ضبعاً يوجد من بين اللاجئين في الخيمات من سوف يهم بالعودة فوراً إلى الدولة أو الكيان الجديد ، مها كان محدوداً أو صغيراً .. ولكن الفلسطينيين الذين يتولون أعالماً أو وظائف طيبة فهم على الأرجح يفضلون الاستمرار فيها مع توافر الانتماء والاعتراف بالقومية والشخصية الفلسطينية .

أما فصائل الفدائيين فهي ولا شك أصعب فئات الفلسطينيين ، لأنها تحولت بالفعل إلى ما يشبه الأحزاب السياسية .. وانتماءاتها أصبحت تابعة متفرقة ما بين المذاهب العربية والتيارات اليسارية الدولية حتى كادت هذه الاهتمامات أن تعلق وتطفو على قضيتها الأصلية ..

ولا شك أن أمثال هؤلاء لا يمكن أن يحقق لهم قيام الكيان أو حتى دولة تكون خاضعة للإشراف الدولي أى مرام أو أغراض .. مثل هذا الكيان لن يكون فيه مكان لأسلحتهم « الروسية » والتي في حقيقة الأمر تشكل الرباط الوحيد الذى يجمع بين كل تلك المنظمات الصغيرة المتنافرة في لبنان !

وهكذا نجد المطالب والألويات تختلف فيما بين الفلسطينيين في المواقع المختلفة . وربما لهذا السبب يكون أول المطلوب فيمن يستطيع أن يقود كل هذه الخلطة أن يكون شخصية متلوثة ، ولتقل متكيفة تتحدث بعشر لهجات مختلفة ، ولديها القدرة على تغيير النبرة والصوت ، بل تتكلم بعشرة ألسن لترضى كل هؤلاء .. من يعتقدون أن الحل يمكن أن يتم بالتفاوض والتفاهم .. والذين يعتقدون العكس .

## الدولة الفلسطينية وكيف تكون ؟

يونيه ١٩٧٩

ورغم أن منظمة التحرير تمثل (كل) الفلسطينيين فإن ذلك لا يعنى أن كل الفلسطينيين هم منظمة التحرير .. وليس هذا تلاعباً بالألفاظ .. وإنما هو الوجه

الآخر للحقيقة .

فإذا افترضنا أن كل الفلسطينيين يتمون بشكل ما إلى المنظمة فهذا ليس معناه أنهم (جميعاً) قد شبوا وكبروا لمجرد تدبير الغارات أو القيام بعمليات ضد إسرائيل ، أو التفريغ لخوض المعارك ضد الأردنيين أحياناً . وضد اللبنانيين أحياناً أو السوريين ، وإنما قد نشأت طبقة وسطى من الفلسطينيين في المنفى . طبقة موسرة أو ثرية من نتاج عملها .. منها من وصل إلى أرفع مستويات المعرفة الأكاديمية . ومنها من يكاد أن يسيطر تقريباً على الاقتصاد الأردني . بعضهم يشتغل بالتجارة وبعضهم اندرج في سلك الوظائف ما بين الأردن وسوريا ولبنان .

وفي دول البترول يشكلون العمود الفقري للوظائف . في الكويت مثلاً يتولون إدارة معظم دور النشر . ويشاركون في إصدار الصحف والمجلات .

وكل هؤلاء يتناقضون مع منظمة التحرير لمجرد أنهم لم يخوضوا معاركها .. بل على العكس من ذلك ، ربما يكونون معها أكثر من مجرد متعاطفين .. بعضهم يتبنى إليها ويتعامل معها ولكن على طريقته ، ويخدم القضية بأسلوبه .

هؤلاء لا يجب إغفال رأيهم - بل على العالم كله أن يستمع إلى صوتهم . بل في اعتقادي أن هؤلاء هم قادة الشعب الفلسطيني في المرحلة المقبلة .. مرحلة تقرير المصير . باعتبارهم الوجه الجديد للمنظمة .. فإن المنظمة قائمة ومستمرة باعتبارها أول تجسيد فعلي للشعب الفلسطيني .. إن مرحلة الكفاح المسلح رجالها . المعاني دائماً هي الباقية أما الأشخاص فزائلون .. مصر مثلاً - كغيرها من دول العالم - كم من الزعماء والرؤساء توالوا عليها .. وذهبوا جميعاً .. ويبقى دائماً الرمز والمعنى وهو الوطن .

وأقدم الآن نموذجاً من الوجوه الفلسطينية التي شقت لنفسها طريق التواجد والاحترام برغم كل الإحباط الذي يصاحب حياة شعب كائن وليس موجوداً .

شعب بلا وطن . بلا مرفأ ولا انتماء أقدم إليكم نموذجاً من الفكر الفلسطيني .  
إنه يعكس كثيراً من الكبرياء والإرادة الفلسطينية . إنه يعرف المنظمة - يتصل  
بها - يتعامل معها بشخصه وبأفكاره الواقعية العملية المتعلقة .. إنه يمثل الأمل في  
واقع الشرق الأوسط الجديد . في حياة تحتل الإسرائيليين والفلسطينيين كل في  
دولته جنباً إلى جنب ..

من أهم الفقرات في رأيي التي تناوها الأستاذ وليد خالدي في دراسته قد جاءت  
منه عرضاً ، وإن كنت أسمح لنفسى أن أبدأ منها لما فيها من قطع واضح ما بين  
عهدين وجيلين . وتفكيرين ..

إنه يرد على تساؤل مناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل الذي طالما ظن أنه يفهم  
به السامعين .. لماذا لم تقم دولة فلسطينية في الضفة وغزة على طول الأعوام ما بين  
١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ .. وقد كانتا في أيدي العرب .. تحت وصاية الأردن ومصر  
طوال هذه المدة .. لماذا الآن فقط أصبحت مطلباً لقيام الدولة الفلسطينية .  
الإجابة واضحة جداً لأن الرأي العام الفلسطيني والعربي لم يكن مُهيئاً بعد إلى  
مثل ذلك .. لم يكن من السهل على الشعب الفلسطيني أن يقبل بسهولة قسمة  
ما يملكه على مر الأجيال . كان يريد حقه كاملاً غير منقوص .. من هنا خرجت  
دعوته : الدولة العيلانية الديمقراطية للجميع على كل أرض فلسطين . كان مبدأ  
قبول دولة فلسطينية في الضفة وغزة بمثابة خيانة . ولم يزل كذلك عند بعض الفئات  
الفلسطينية والعربية ... وعلى ذلك - وأنا أنقل حرفياً من بحث الأستاذ خالدي -  
فإذا كان اقتسام الأرض قد أصبح مقبولاً اليوم وعلى جزء من الأرض يقل كثيراً عن  
كل مشروعات التقسيم السابقة .. فهذا مقياس على مدى التحول الذي طرأ خلال  
السنوات العشر الأخيرة من حيث الواقعية - العملية بين أجيال الفلسطينيين  
والعرب ! » .

ويدرج الأستاذ خالدى العوامل التالية باعتبارها أسباباً مباشرة للتحول الطارئ على نهج التفكير الفلسطينى - العربى :

- هول الصدمة النفسية لزيمة عام ١٩٦٧ .
- إدراك مدى عمق الالتزام الأمريكى الثابت بأمن إسرائيل وبقائها .
- إدراك متواز بمدى محدودية دور التأييد السوفيتى فى مقابل الدور الأمريكى فى تأييد إسرائيل .

( أى أن السوفيت لن يسمحوا بتعريض بقاء إسرائيل للخطر . ولن يسمحوا بتعريض أنفسهم لخطر المواجهة مع الأمريكين ) .

- لياقة الأداء العسكرى فى حرب ١٩٧٣ .
- الإدراك الفلسطينى المتزايد بمدى حدود وقدرات الكفاح المسلح أى قدر العجز فى التحقق من هذه العوامل كلها وعلى مدى السنوات من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٧ تبلور تيار الواقعية - العملية بين أجيال الفلسطينيين .. إنه التحول الذى طالما انتظره المراقبون . وانتظره الإسرائيليون .. إنها ستكون مأساة حقيقية إذا لم يتعرفوا ولم يعترفوا بهذا التحول عندما يحدث .. والأمر سيكون مفضجاً فيما لو تبينوه ثم .. تجاهلوه .

ويدلى الأستاذ وليد خالدى باعتقاده أن منظمة التحرير أو على الأقل جزءاً كبيراً من تشكيلها الحالى يدرس أبعاد الموقف ، ويريد أن يلعب دوراً فى المرحلة الراهنة - اللاحقة ثم إنها هى الكيان الوحيد المهيأ والكفيل بإعطاء « الإشارة » ليتقبلها على الفور كافة الفلسطينين .

أما حجر الزاوية لهذا القبول فهو ما يكفل فى النهاية حق السيادة الفلسطينية على قطعة أرض - ليست سيادة منقوصة . ولا شبه سيادة . وإنما الحق فى إقامة الدولة المستقلة التى تكون المرفأ .. والوطن . والانتماء لكل فلسطينى يعيش فى المنفى .

وليس غير هذا الشرط وحده كفيل بالحصول على تأييد التشكيل الأكبر من المنظمة .. ليس غير هذا يمكن أن يؤثر على اختراق الحاجز النفسى الفلسطينى .. سواء كان هؤلاء الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلى المباشر .. أو هؤلاء الذين يعيشون مشتتين فى المنفى .. إن هذا هو الحل الذى سيقودهم بعيداً عن كل ظواهر اليأس والإجباط التى عرفها عنهم العالم عنفاً .. أو سخطاً وكراهية .

ويقدم الأستاذ وليد خالدى « النسا » كنموذج سياسى للدولة الجديدة التى تقوم فى قطاع غزة والضفة الغربية وتكون عاصمتها القدس الشرقية .. جنباً إلى جنب عاصمة إسرائيل فى القدس الغربية .. إنه يقدم النسا كنموذج لدولة فلسطين الجديدة دولة بلا أحلاف . دولة يضمن حيادها واستقرار أوضاعها واستمرارها اتفاقية دولية .. إنه لا يعرض نزع السلاح الكامل باعتبار أن ذلك سيجعل حكومتها بلا حول ولا قوة فى مواجهة أى عوارض داخلية .. وإنما هو يقترح نوعاً من التسليح المحدود جداً ، ولا وجه على الإطلاق لمقارنته مع تسليح الأردن فما بالك بتسليح إسرائيل !

وغير ذلك فهو يدرج أساليب وخطوات عديدة يمكن أن تؤكد وتضمن تماماً أمن إسرائيل بحيث لا يترك أى باب يمكن أن تدفع منه إسرائيل احتمال عشر معشار شك قائم ..

ومرة أخرى أكرر أن قيمة هذا البحث فى رأى يقوم من كونه أول نتاج واقعى لاجتهاد فكر فلسطينى .. فإن كل الدراسات والاجتهادات والحلول التى عرضت على العالم من قبل كانت من خارج نطاق الفلسطينيين .

## والقدس ..

ومرة أخرى الأستاذ « وليد خالدى » أكاديمى له احترامه فى الأوساط العلمية الدولية .. وله كيانه واتصالاته مع رجال منظمة التحرير وهو خريج جامعة هارفارد وأستاذ العلوم السياسية حالياً بجامعة بيروت .. وهذه لمحة من دراسة له مستفيضة « للدولة الفلسطينية » .. نُشرت بالمجلة الأمريكية المتخصصة ( فورن افيرز ) .

دولة فلسطينية تقبل ما تبقى من أرض فلسطين العربية ، الضفة الغربية وغزة بما فى ذلك القدس الشرقية ، والقدس الشرقية هى أقدس الحرم الإسلامية على التراب الفلسطينى .. وقبله المسلمين من قبل الكعبة .. وحيث أمرى برسول الله محمد عليه الصلاة والسلام .. ومركز أقدس المقلسات لدى المسلمين من بعد الكعبة .. بضواحيها العربية ، تمثل أكبر تجمع سكانى عربى فى المدن على كل الضفة الغربية .. وفيها يعيش خلاصة الفلسطينيين من ذوى الوظائف ، واقعين تحت الاحتلال الإسرائيلى منذ عام ١٩٦٧ .. وهى مثار ومحرك أقدس وأعرق الذكريات الإسلامية والعربية والفلسطينية على مر الدهور .. ولكن كل هذا لا يعنى العودة بالمدينة المقلسة إلى تقسيمها إلى ( نصفين ) بينها الأسلاك الشائكة ، كما كانت الأحوال قبل عام ١٩٦٧ .. فإن الجدل الإسرائيلى حول ضرورة الحفاظ على القدس « موحدة » لا يجب أن يحجب الرؤية عن واقع ضم القسم الشرقى بالقوة المسلحة من قبل إسرائيل ، وهو المبدأ المرفوض فى كافة القوانين والعرف والمواثيق الدولية .. ولكن حل هذه المشكلة الشائكة يمكن أن يستمد فقط من هذا المبدأ الأساسى الذى هو فى غاية الحساسية والأهمية .. هو عدم قيام هيمنة روحانية من دين سماوى على الأديان الأخرى .. فلا يوجد ولا يمكن أن توجد احتكارية لأحد

الأديان السماوية ووصايتها على الأديان السماوية الأخرى ، فإن القدس لدى الأديان السماوية الثلاثة ذات قيمة متساوية .. ولا يحق لأى من هذه الأديان الثلاثة أن يفرض وصايته على الأديان السماوية الأخرى .. وتقسيم حرمان الديانات الثلاث لا يعنى بالضرورة إقامة حائط شائك أو غير شائك ، وإنما الحدود فيما بينها تبقى مفتوحة . ما بين القدس الغربية أو عاصمة إسرائيل كما تريدها .. والقدس الشرقية حيث المقدمات الإسلامية والمسيحية عاصمة لفلسطين العربية .. والاتفاق ممكن على حرية التنقل والحركة والإقامة بين العاصمتين .

ويمكن وضع معايير أيضاً على الدخول والخروج بين العاصمتين في المدينة الواحدة ، ويمكن إنشاء مجلس بلدية أعلى - مشترك - يؤدي خدماته ويشرف على الخدمات - المشتركة - الأساسية ، والخدمات السكانية تقع على عاتق كل مجلس بلدية منفصل لكل دولة منها .. كما يمكن أن ينص على حق لا رجوع فيه في وصول الإسرائيليين أو الحجاج من اليهود إلى حائط المبكى ، بحيث يكون هذا الحق جزءاً لا يتجزأ من التسوية .. كما يمكن إيجاد نظام قائم بالنسبة للممتلكات اليهودية الملحقة بحائط المبكى ..

وقبل أن نترسل في دراسة الأستاذ وليد خالدي أود أن أكرر نقطة هامة وهي أن الحق القانوني للفلسطينيين في وجود دولة لهم وفق « قرار التقسيم » لا يزال قائماً ولا يُلغى ، كونه مشروعاً متقدماً .. فإن من ذات المشروع قد استمدت إسرائيل شرعية قيامها ووجودها واستمرارها إلخ .. وكون أن الفلسطينيين قد سبق أن رفضوه في أعقاب صدوره لا يلغى شرعيته ، لأن هذا القرار نفسه هو الذى تستمد منه إسرائيل إلى اليوم شرعية وجودها الدولى ، فإن الرفض الفلسطينى في ممارسة حقوقهم وفق قرار التقسيم باعتباره ( نصف ) ما كان لهم ( كاملاً ) لا يسقط حقهم .

.. بل إن رفض التقسيم كان متوقفاً منذ البداية ، أى منذ كان التقسيم مجرد فكرة تحولت إلى مشروع أقره العالم ممثلاً في الأمم المتحدة .. فإذا وجد اليوم من الفلسطينيين جيل واقعى يقبل دفع الثمن .. ثمن أخطاء من سبقوه ، ويقبل اليوم إقامة دولته ولو على هذا الجزء المحدود المتبقى من نصيب الأرض العربية - في الضفة وغزة - متجاوزاً عن الأرض العربية التي سبق أن ضمها إسرائيل في الفترة ما بين أعوام ١٩٤٨ - ١٩٦٧ .. فإن في هذا أقوى دليل وبرهان على انتهاج الواقعية العملية من قبل شرحة كبيرة من الفلسطينيين وحب تشجيعها لا إسباط عزيمتها .. وحتى لا يقوى ولا يشتد ساعد تيارات العنف والرفض أو السلبية .. ثم يجب ألا ينسى أحد أن هؤلاء الواقعيين من الفلسطينيين إنما هم في الحقيقة أكثر إدراكاً ووعياً من الراضين .. فإن تيار الواقعية الفلسطينية ، إنما يغلط الباب في وجه إسرائيل ويحفظ ما تبقى من الأرض الفلسطينية قبل أن تلتهم إسرائيل .

وفي رأئي أن أقوى ما في الدراسة العلمية للأستاذ وليد خالدي هو :  
رأيه العلمى الذى يجاهر به ويؤدى إلى أن هناك جيلاً فلسطينياً جديداً ومختلفاً على استعداد أن يعيش ويعايش أى ويترك غيره يعيش ، جيلاً واقعياً يقبل أن يتحمل أخطاء من سبقوه .. ويكفى أنه يتقبل الآن إقامة دولته على ما تبقى في هذا الجزء الصغير من الأرض .. وباختصار ووضوح يمكن أن تؤكد أنه يوجد اليوم عدد من زعماء المنظمة مضافاً إليهم السواد الأعظم من الفلسطينيين سواء من هم في الضفة وغزة أو من هم مشتتون في المنفى .. يتقبلون اليوم فكرة إقامة دولة فلسطينية ولو كانت دقيقة الحجم ، أى أصغر بكثير مما شمله قرار التقسيم في عام ١٩٤٧ .. أى قبول مبدأ دولة لن تستوعب بالضرورة عودة (كل) الفلسطينيين بأكثر مما تستوعب إسرائيل أعداداً من يهود العالم .. أى دولة تولد دبلوماسياً وليس بالقوة المسلحة » .

ويناقش الأستاذ وليد خالدى بأسلوب عملي مباشر كافة المعاذير والأسباب التي تدفع بها إسرائيل في معارضة قيام الدولة الفلسطينية على هذا الجزء « المحلود » المتبقى من مشروع التقسيم .. وهو المشروع الذي استمدت ولا تزال تستمد إسرائيل منه شرعية قيامها ووجودها كدولة ..

وقيمة هذه الدراسة هي أنها تناقش موضوع قيام الدولة الفلسطينية بأدق التفاصيل .. وهي لا تترك سبباً ولا ذريعة دون أن ترد عليها ..

## مَن الذى يهدد مَن ؟ !

يوليو ١٩٧٩

لنبدأ بهذا التساؤل الأساسى ..

إذا كانت إسرائيل اليوم قد حققت لنفسها مساحة (كدولة) تصل إلى ٧٧٪ من أراضى فلسطين .. أى ما يزيد كثيراً على نصيبها وفق مشروع التقسيم . فما الذى يجعل الحكومة الإسرائيلية اليوم تمنع في التحدى طمعاً في المزيد من الأرض العربية ..

الأحزاب الإسرائيلية الدينية واليمينية المتطرفة وهي ممثلة في الائتلاف الحكومى برئاسة مناحم بيغن (كتلة ليكود) تقول بكل فجاجة سياسية - وهذا بلا شك مفيد لوجهة النظر العربية بقدر ما هو يسيء لوجه إسرائيل - « إن لنا حقوقاً تاريخية وعاطفية ودينية » .. وهو رأى لا يرقى إلى مستوى المنطق ، ولا تتوافر له شروط الجدل القانونى ولا العرف الدولى فى أى من وجهاته الشرعية أو الدبلوماسية . إن هذه الشريحة من السياسيين الإسرائيليين هي التي تقابل بالتام الشريحة المتطرفة على

النطاق الفلسطيني أو العربي .. وأمثال هؤلاء المتطرفين على الجانبين سيقون دائماً ولن ينمحوا تماماً .. ولكن مدى تأثيرهم ومقدار قيادهم للظروف يتوقف ، وسوف يتوقف ، على مدى قوة تيارات الاعتدال والواقعية على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

أما السياسيون الإسرائيليون الأكثر حصافة ودراية فإنهم يشجعون في جدالهم « مسألة الأمن » وهي نقطة حساسة ولها لباس الشرعية ، وهو حق حماية النفس ، ويبررون بذلك عدم الانسحاب من (كل ما تبقى) من نصيب العرب الفلسطينيين .. أما مسألة دولة فلسطين ، إذا ما اختار هذا الشعب كحق له عند تقرير المصير ، فهذا هو الخطر الأعظم والكارثة الأكيدة على إسرائيل .. وهؤلاء وهؤلاء يرددون أن قيام دولة فلسطين معناه استيلاء الجماعات المتطرفة على قيادتها ، وأن بقعتهم لن تكون سوى نقطة وثوب على إسرائيل ، بل على الأردن أيضاً .. وأنهم سيقدمون دولتهم قاعدة عسكرية للسوفييت مما سيضع حزام المدن الإسرائيلية تحت تهديد خطر القضاء المبرم ..

صورة مفزعة لاحتمالات قيام دولة فلسطين ، ولم يناقشها أحد من قبل ولم يطرحها موضعاً لتحقيق أو تحليل أو جدال ..

تعالوا إذن نعرض لهذا المنطق الذي يناقشه الأستاذ وليد خالدي في دراسته عن : « الدولة الفلسطينية » . ولأنني لا أستطيع أن أنشر هنا المناقشة التفصيلية التي عرضها أستاذ العلوم السياسية الفلسطيني ، إلا أنني سوف أكتفي بالتركيز على أهم الأسباب العملية التي أدرجها .. وتفند تماماً واقعية خطر مثل هذه الدولة على دعوى الأمن الإسرائيلي .. لقد ناقش - نظرياً - استحالة تمكن العناصر الراديكالية أو المتطرفة من السيطرة على الدولة من الناحية السياسية .. ولكن الأهم - في رأيي - هو ما أدرجه من الأسباب ، أو بالأصح « بالقيود » التي ستخضع لها الدولة

الفلسطينية بحيث يستحيل معها تماماً أن تهدد من الناحية العملية وجود إسرائيل .  
وهذه القيود التي أدرجها الأستاذ خالدى هي :

أولاً دولية الحل : بمعنى أن نموذج المسا الذى طرحه وعرضنا له في حلقة سابقة  
هذا النموذج السياسى لوضع الدولة يتطلب اتفاقاً محدداً من القوى الكبرى وحلفائهم  
بأن يعترفوا ويحترموا حياد الدولة الفلسطينية .

ثانياً الوقع الإقليمي : وهو وجود ضمان عربى مشترك لحل تدخل فيه  
المساعدات الاقتصادية وسائر المعونات للدولة الوليدة العضو في هذه المنطقة ، وهى  
تمثل مجموعة مزايا للدولة الجديدة تدعو وتهىئ لها كل مزايا الاستقرار ..

ثالثاً الأحوال العسكرية فيما بين إسرائيل والدولة الفلسطينية : ومع التسليم  
جدلاً بأن الدولة الفلسطينية تحصل من السلاح على نصف أو ثلث ما لدى  
الأردن ، فإن التوازن في القوى بينها وبين إسرائيل ليس مجالاً لأى مقارنة .. أى  
أن في كل الأحوال والظروف سيكون الميزان العسكرى كاسحاً في صالح إسرائيل ..  
بمعنى أن القدرة على الردع من جانب إسرائيل هى من القوة بحيث تحمى تماماً مجرد  
احتمال التفكير في مثل هذه المحاولة .

... ومع ذلك فهذه ليست مجرد أسباب نظرية ولا كلمات إنشائية ، وإنما  
تعتمد على الأسباب الجغرافية الآتية ، والتي لم يسبق أن ناقشها أحد على الطبيعة ،  
ربما لأن أحداً من قبل لم يعرف جيداً الأرض ولم يدرس على الطبيعة دقائق  
وتفاصيل المشروع كما ناقشته هذه الدراسة الفلسطينية :

أولاً : إن إسرائيل هى التى تحيط بالضفة وغزة تماماً ومن كل جانب وليس  
العكس .. أى أن الوجة الإستراتيجية تكون إسرائيل هى مصدر التهديد للدولة  
الجديدة وليس العكس ..

ثانياً : إذا كانت تل أبيب على بعد لا يزيد على ١٥ ميلاً من الضفة الغربية فإن

الضفة الغربية تقع على نفس المسافة من تل أبيب .. فلماذا يفترض أن قرب المسافة هو في غير صالح إسرائيل ، وبغفل هذا القرب لصالحها من حيث إمكانيات توفير حماية أكبر ؟ . والوصول ليس فقط مجرد مسألة مسافة .. وإنما هي مسألة خطوط .. طرق إمكانيات مواصلات ، وقبل ذلك كله مسألة قوى .. أو بالأصح عدم توازن قوى .. والرؤية المجردة بالعين هي عامل معزز للأمن وليس العكس .. أى ليس عنصر تهديد بقدر ما هو عامل ضمان ..

ثالثاً : قطاع غزة عرضه يتراوح ما بين خمسة أميال إلى عشرة أميال .. وطوله ثلاثين ميلا وكل ياردة مربعة منه يمكن اقتحامها من الجانب الإسرائيلي . إما بالأقدام .. وهو يستغرق بضع ساعات .. وإما بالسيارات ، وهذا لا يستغرق أكثر من دقائق .. أما بالنسبة للطائرات فهذا لا يخضع حتى ولا لفترة إنذار .. وإنما يقتحم على الفور .. وهذا كله مفتوح أمام الرؤية بالعين المجردة ، سواء عن طريق البر أو طريق البحر .

أما الضفة الغربية فإن طولها لا يزيد على ٨٥ ميلا وأكبر عرض لها هو ٤٠ ميلا . ولا توجد في الضفة الغربية نقطة تزيد في عرضها على ٢٥ ميلا من أقرب نقطة على الحدود الإسرائيلية .. ومعظمها في حدود عشرين ميلا .. ولا توجد نقطة لاتوفر اختراقاً سهلاً في الأرض من الجهة الإسرائيلية على طول الضفة الغربية . وابعاً : قطاع غزة ليست له رابطة برية بالعالم الخارجي على الإطلاق .. والضفة الغربية ليس لها نقطة مفتوحة على البحر .. ونقطة الاتصال الوحيدة للضفة الغربية هي بالعالم العربي وليست سوى عن طريق الأردن ..

وهكذا أخيراً .. وليس آخراً فإن أى زعامة من المنظمة تتولى قيادة الدولة الفلسطينية مستقبلاً لن يكون أمامها محل أو مكان لأوهام فاعلية كفاح مسلح في أى مواجهة مباشرة مع إسرائيل .. لا لشيء سوى أن الحسائر والنتائج أوضح من أن

يتجاهلها أحد .. حتى الحافظ القومي لن يكون متوافراً في مثل هذه الحالة . وفي مثل هذه الحالة فقط .. وهو وجود الدولة الفلسطينية ، ولو على جزء صغير من الأرض الفلسطينية ، ولا يجب أن يغفل أحد العامل النفسى من جراء وجود دولة فلسطينية ، حتى لو لم تستوعب سوى عدد محدود من الفلسطينيين .

ولهذا .. وبلا أدنى شك أو جدال .. فإن كل بوصة باقية في هذه الأرض العربية على فلسطين لها قيمة وحساب ومعنى ، بل « ضرورة » أيضاً ، سواء كانت أرضاً عربية في الضفة الغربية في القدس الشرقية أو في قطاع غزة .. ولذلك طبعاً ، وبداهة لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ولو حلاً جزئياً .. فلا يمكن أن يقبل أو يعقل أحد حتى ولا في إسرائيل أن تظل حكومتها تبني مستوطنات تنقل إليها الإسرائيليين وسط هذا الطوفان البشرى من العرب الفلسطينيين في الضفة وغزة .. لم يعد هذا مجرد مصدر انتقاد أو تدمير أو غضب ، خصوصاً من قبل اللاجئين الذين نزحوا من هذه الأرض فراراً من الغزو الإسرائيلي عام ١٩٦٧ ، بمعنى أن تمنع اللاجئين من العودة وتوطن إسرائيل رعاياها .. ثم هل نظرت الحكومة الإسرائيلية إلى أبعد قليلاً وتوقعت ما موف يشكله أمر حماية هذه المستوطنات مستقبلاً ، سواء وهم في طريقهم إلى إسرائيل أو في عودتهم منها .. أو أنهم سوف يظلون قابعون في حراسة قلعاتهم المسلحة أشبه بالسجناء ؟ وأي عيشة هذه التى تختارها لمواطنيها ؟ وأي حياة تفرضها حكومة إسرائيل على رعاياها ؟ !